



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## الاجتماع المشترك

الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج  
والدورة الثالثة والثمانون بعد المائة للجنة المالية

9 نوفمبر / تشرين الثاني 2020

معلومات محدثة عن برنامج التعاون التقني

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol،

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06570 51800

البريد الإلكتروني: DDG-Bechdol@fao.org

### التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

← إنّ الاجتماع المشترك مدعو إلى توفير توجيهات بشأن حالة تنفيذ برنامج التعاون التقني، والإبلاغ عن النتائج، وتخصيص الموارد.

### مسودة المشورة

إنّ الاجتماع المشترك:

- ← رحّب بالجهود المبذولة للإبلاغ عن مخرجات برنامج التعاون التقني ونتائجه ولضمان الاستفادة الكاملة من موارد برنامج التعاون التقني المتأثرة بالأزمة المترتبة على جائحة كوفيد-19؛
- ← وشجّع المنظمة على مواصلة جهودها لإعادة تصوّر برنامج التعاون التقني في سياق متابعة عمليتي تقييم البرنامج ومراجعته؛
- ← وأحاط علمًا بمعايير توزيع الموارد التي تستخدمها المكاتب الإقليمية.

## معلومات محدثة بشأن برنامج التعاون التقني

- 1- طلب التقرير الصادر عن مجلس منظمة الأغذية والزراعة في الدورة الرابعة والستين بعد المائة (6 - 10 يوليو/ تموز 2020) عرض معلومات محدثة عن برنامج التعاون التقني، بما في ذلك المعايير التي يعتمدها لتخصيص الموارد في الميدان، لكي يستعرضها الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج ولجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 (الفقرة 13م) من الوثيقة (CL164/REP).
- 2- وكما هو مبين في الوثيقة CL 163/5 - مذكرة المعلومات 1، تدرس إدارة برنامج التعاون التقني طرقًا جديدة لإعداد التقارير وتبادل المعلومات بشأن برنامج التعاون التقني. وتنعكس هذه الجهود في تحديث [الموقع الإلكتروني](#) الخاص ببرنامج التعاون التقني والذي ندعو الأعضاء إلى استكشافه. ومن خلال هذا الموقع الإلكتروني، نواصل جهودنا لجمع محرجات برنامج التعاون التقني والنتائج التي تم إطلاقها من خلال تقرير برنامج التعاون التقني لعام 2019 والإبلاغ عنها. ويوفر الموقع الإلكتروني إمكانية الوصول إلى البيانات الحية المتعلقة بنتائج برنامج التعاون التقني وبجالاته، بالإضافة إلى تقارير الإنجاز القابلة للبحث الخاصة بالمشاريع الفردية. ويعرض الموقع أيضًا قصصًا تُسلط الضوء على جهود ونتائج محددة في مجالات عمل مختارة. وسنواصل تطوير هذا الموقع الإلكتروني استجابة للتوصيات المنبثقة عن عمليتي تقييم برنامج التعاون التقني ومراجعته.
- 3- واستكمالًا لعمليتي تقييم برنامج التعاون التقني ومراجعته، أطلقت المنظمة أيضًا عملية استشارية داخلية لتحديد طرق إعادة تصوّر برنامج التعاون التقني. وأسفرت المشاورة عن العديد من الأفكار المتوافقة مع نتائج وتوصيات عمليتي تقييم برنامج التعاون التقني ومراجعته. ولقد بدأنا في استكشاف (1) طرق أخرى لتبسيط طريقة عملنا (السياسات العامة والإجراءات) وتحسينها، و(2) الأساليب المبتكرة بما في ذلك طرق الاستفادة من برنامج التعاون التقني بوصفه صندوقًا تحفيزيًا، و(3) تحسينات في الاتصال والانخراط مع الجهات الداخلية وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وعلى هذا النحو، نحن على استعداد للعمل فورًا بناءً على التوصيات المنبثقة من عمليتي تقييم برنامج التعاون التقني ومراجعته وعلى التوجيهات الواردة من الأعضاء.
- 4- وفي ما يتعلق بالوضع الحالي لبرنامج التعاون التقني، نودّ أن نشير إلى القسم الخاص ببرنامج التعاون التقني في الوثيقة FC183/2 بعنوان "الوضع المالي للمنظمة" (الملحق 1). وعلى الرغم من تسجيل تراجع طفيف في معدل المصروفات جزاءً بتباطؤ وتيرة أنشطة المشاريع المرتبطة بأزمة كوفيد-19، فإنّ مستوى المصروفات قياسًا إلى اعتمادات الفترتين 2018-2019 و2020-2021 يظل ضمن النطاقات المعتادة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي التعديلات المدخلة على طرق التنفيذ لمواجهة جائحة كوفيد-19، مثل الاعتماد على الاجتماعات التي تُعقد بشكل افتراضي والدعم عن بُعد، إلى وفورات في التكاليف. وسنعمل على كفاءة إعادة برمجة هذه الوفورات في وقت مبكر (تماشيًا مع معايير برنامج التعاون التقني) لضمان الالتزام الكامل وفي الوقت المناسب بالاعتمادات المخصصة.
- 5- وغطت عملية تقييم برنامج التعاون التقني بالتفصيل معايير تخصيص الموارد في الميدان. ويقدم الملحق 2 النتائج والتحليلات التي أجراها التقييم بشأن هذا الموضوع.
- 6- ويجدر التذكير بأنّ الأجهزة الرئاسية كانت قد وافقت في عام 2009 على تطبيق اللامركزية على برنامج التعاون التقني للانتقال من مكتب واحد في المقر الرئيسي إلى المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. وأسندت مسؤولية مخصصات برنامج التعاون التقني إلى الممثلين الإقليميين وإلى ممثلي المنظمة على المستوى القطري (الوثيقة (C2008/REP).

7- وفي ما يلي توزيع اعتمادات برنامج التعاون التقني المخصصة للمشاريع على النحو الذي وافقت عليه الأجهزة الرئاسية:

(أ) 3 في المائة للمشاريع الإقليمية؛

(ب) 15 في المائة لمشاريع مواجهة حالات الطوارئ؛

(ج) 82 في المائة لمشاريع التنمية.

8- ولم تتمكن الأجهزة الرئاسية من التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير التي يجب استخدامها في عملية التخصيص القطري. ولذا، قرر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة أن تستخدم البلدان في الأقاليم المختلفة اعتمادات برنامج التعاون التقني للمشاريع الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية غير الطارئة على النحو التالي:

(أ) أفريقيا: 40 في المائة

(ب) آسيا والمحيط الهادئ: 24 في المائة

(ج) أوروبا وآسيا الوسطى: 10 في المائة

(د) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 18 في المائة

(هـ) الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: 8 في المائة

9- ويُنصح الممثلون الإقليميون بإدارة عملية التخصيص الإقليمي لبرنامج التعاون التقني مع مراعاة الالتزام المؤسسي بما يلي:

(أ) الالتزام بالتخصيص الكامل للموارد في غضون فترة السنتين التي تمت فيها الموافقة على هذه الموارد.

(ب) إصدار الاعتماد بالكامل قبل نهاية فترة السنتين التي تمت فيها الموافقة على ذلك الاعتماد.

(ج) ضمان إيلاء اهتمام خاص عند تخصيص الموارد إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(د) ضمان مشاركة ممثلي المنظمة في عملية تحديد الأولويات لمشاريع برنامج التعاون التقني الإقليمية والإقليمية الفرعية واختيارها.

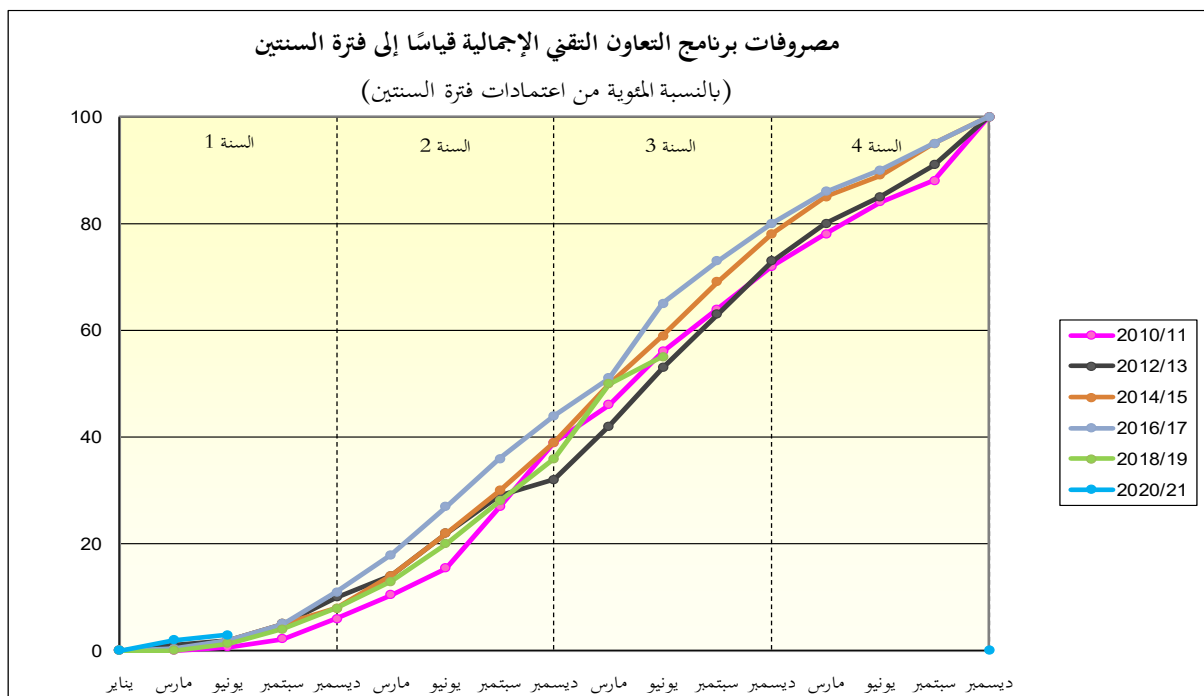
10- وتُراقب وحدة برنامج التعاون التقني في المقر الرئيسي للمنظمة إدارة التخصيصات الإقليمية عن كثب، وقد خضعت للعديد من المراجعات الخارجية منذ عام 2010. وعلى الرغم من عدم ملاحظة أوجه قصور رئيسية، فقد نفذت المكاتب الإقليمية التوصيات.

## الملحق 1: قسم برنامج التعاون التقني في الوثيقة الخاصة بالوضع المالي للمنظمة (الوثيقة FC 183/2)

### تنفيذ برنامج التعاون التقني

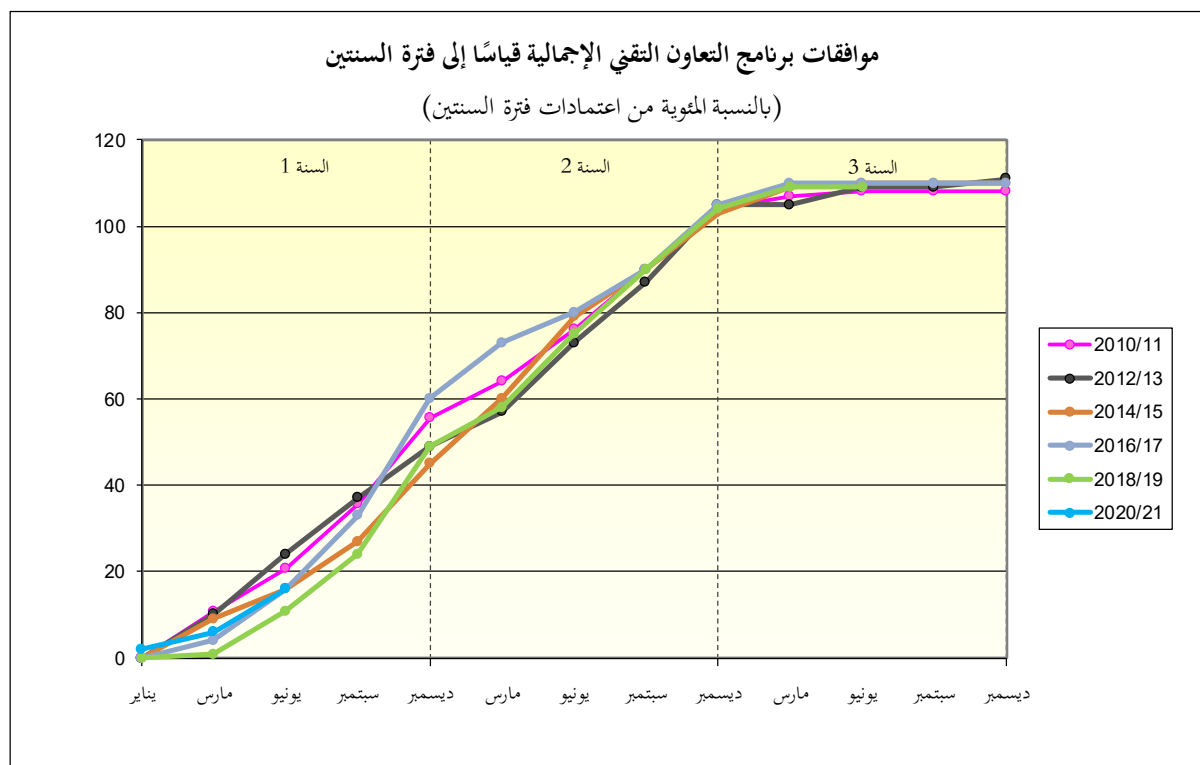
- 1- بلغ المعدل التراكمي للمصروفات الشهرية لبرنامج التعاون التقني خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2020 متوسطاً قدره 4.8 ملايين دولار أمريكي. وهذا مقارنة بمتوسط المعدل التراكمي للمصروفات الشهرية لبرنامج التعاون التقني وقدره 5.1 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2019.
- 2- وبينما سُجِّل انخفاض طفيف في معدل المصروفات جراء تباطؤ وتيرة أنشطة المشاريع المرتبطة بأزمة كوفيد-19، كما يتبيّن من الجدول 4، فإن مستوى المصروفات قياساً إلى اعتمادات الفترتين 2019-2018 و2020-2021 يظل ضمن النطاقات العادية مقارنة بفترات السنتين السابقة. وواقع الأمر أن المصروفات قياساً إلى اعتمادات الفترة 2020-2021 أعلى من المعتاد نظراً إلى أن نسبة كبيرة من الموافقات التي تمت مقابل هذه الاعتمادات في مطلع عام 2020 تتعلق بمشاريع للمساعدة في حالات الطوارئ. وتميل هذه المشاريع إلى الاحتواء على مكونات مشترية مهمة وإلى تنفيذها بسرعة.
- 3- ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي التعديلات المدخلة على طرق التنفيذ لمواجهة جائحة كوفيد-19، مثل الاعتماد على الاجتماعات التي تُعقد بشكل افتراضي والدعم عن بُعد، إلى وفورات في التكاليف. وسنعمل على كفاءة إعادة برمجة هذه الوفورات في وقت مبكر (تماشياً مع معايير برنامج التعاون التقني) لضمان الالتزام الكامل وفي الوقت المناسب بالاعتمادات المخصصة.

### الجدول 4



- 4- وكما يتبيّن من الجدول 5، ظلت موافقات برنامج التعاون التقني ضمن النطاقات العادية قياساً إلى فترات السنتين الماضية رغم صعوبات العمل في ظل ظروف الإغلاق في الكثير من البلدان. وتمت معالجة طلبات المساعدة لمواجهة أزمة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المرتبطة بالجراد في الوقت المناسب.

## الجدول 5



5- وفي 30 يونيو/ حزيران 2020، كانت قد تمت الموافقة على مشاريع لبرنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية قدرها 149.7 ملايين دولار أمريكي مقابل صافي اعتمادات الفترة 2018-2019 البالغ قيمتها 135.8 ملايين دولار أمريكي. وتهدف هذه الزيادة بنسبة 9.2 في المائة عن البرامج المقررة إلى ضمان إنفاق الاعتمادات بالكامل بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021 مع الأخذ في الاعتبار بأن متوسط معدل مصروفات مشاريع برنامج التعاون التقني أدنى من 100 في المائة من ميزانياتها المعتمدة.

6- وفي 30 يونيو/ حزيران 2020، كانت قد تمت الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية قدرها 24.8 ملايين دولار أمريكي مقابل صافي اعتمادات الفترة 2020-2021 البالغ قيمتها 135.8 ملايين دولار أمريكي. وبحلول نهاية عام 2020، يتوقع تحقيق معدل موافقة لا يقل عن 50 في المائة مع برجة الاعتمادات بالكامل بنهاية عام 2021.

7- يقدم الجدولان 6 و7 البيانات المتعلقة بالموافقة مصنفة بحسب الإقليم في يونيو/حزيران 2020. وفي الوقت الذي كان فيه معدل الموافقة لإقليم أفريقيا منخفضاً خلال الأشهر الستة الأولى، فإن هذا الوضع يعالج حالياً بالتخطيط لمعدل موافقة لا يقل عن 50 في المائة بحلول نهاية عام 2020.

الجدول 6: موافقات برنامج التعاون التقني مقابل اعتمادات الفترة 2020-2021  
(في يونيو/حزيران 2020)

الإقليم	المخصصات	الموافقات	الاعتمادات / المخصصات
<b>الدعم الإنمائي</b>			
أفريقيا	44,280,717	2,438,000	5.5%
آسيا	27,162,765	4,203,000	15.5%
أوروبا	11,070,179	2,026,000	18.3%
في ما بين الأقاليم	4,050,066	1,000,000	24.7%
أمريكا اللاتينية	19,926,323	3,070,000	15.4%
الشرق الأدنى	9,058,611	2,552,000	28.2%
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>115,548,661</b>	<b>15,289,000</b>	<b>13.2%</b>
<b>مساعدة حالات الطوارئ</b>			
أفريقيا		3,900,000	
آسيا		2,900,000	
أوروبا		250,000	
في ما بين الأقاليم		0	
أمريكا اللاتينية		1,300,000	
الشرق الأدنى		1,200,000	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>20,250,328</b>	<b>9,550,000</b>	<b>47.2%</b>
<b>المجموع الكلي</b>	<b>135,798,989</b>	<b>24,839,000</b>	<b>18.3%</b>

الجدول 7: موافقات برنامج التعاون التقني مقابل اعتمادات الفترة 2018-2019  
(في يونيو/حزيران 2020)

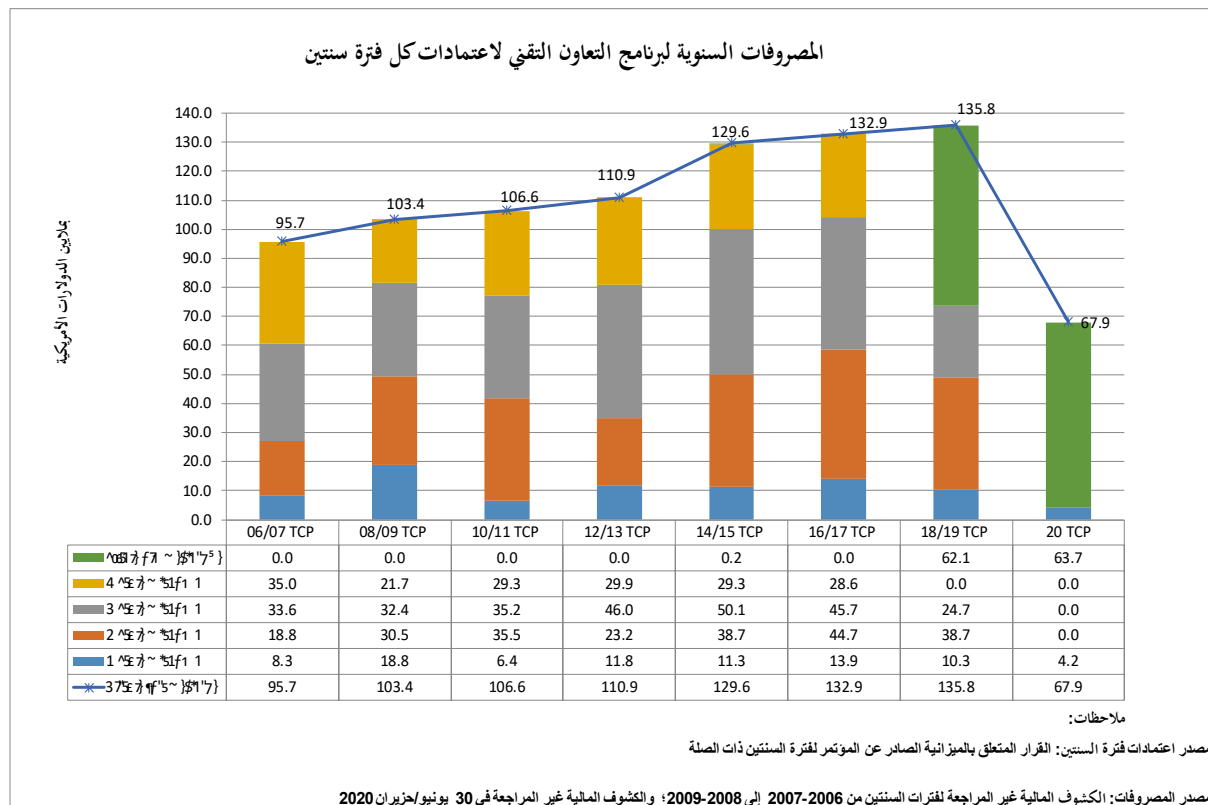
الإقليم	المخصصات	الموافقات	الاعتمادات / المخصصات
<b>الدعم الإنمائي</b>			
أفريقيا	44,286,228	48,479,014	109.5%
آسيا	27,171,737	29,226,813	107.6%
أوروبا	11,071,557	11,973,886	108.2%
في ما بين الأقاليم	3,471,917	3,672,000	105.8%
أمريكا اللاتينية	19,928,803	21,951,841	110.2%
الشرق الأدنى	9,057,246	10,289,121	113.6%
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>114,987,488</b>	<b>125,592,675</b>	<b>109.2%</b>
<b>مساعدة حالات الطوارئ</b>			
أفريقيا		11,145,000	
آسيا		4,298,460	
أوروبا		500,000	
في ما بين الأقاليم		0	
أمريكا اللاتينية		4,150,000	
الشرق الأدنى		2,650,540	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>20,831,501</b>	<b>22,744,000</b>	<b>109.2%</b>
<b>المجموع الكلي</b>	<b>135,818,989</b>	<b>148,336,675</b>	<b>109.2%</b>

8- وتنص المادة 4-3 من اللائحة المالية للمنظمة "تظل الاعتمادات التي يقرها المؤتمر لبرنامج التعاون التقني، وأية أموال تحول لهذا البرنامج بموجب المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، متوافرة لمواجهة الالتزامات خلال الفترة المالية التي تعقب الفترة المالية التي أقرت فيها أو حولت خلالها". ما يعني أن اعتمادات برنامج التعاون التقني تكون متاحة لإنفاقها على مشاريع برنامج التعاون التقني خلال فترة السنوات الأربع اعتباراً من السنة الأولى من فترة السنتين التي تمت فيها الموافقة على الاعتمادات.

9- وفي 30 يونيو/حزيران 2020، بلغ مجموع الاعتمادات غير المنفقة المتاحة من فترة السنتين 2018-2019 والسنة الأولى من اعتمادات الفترة 2020-2021 ما مجموعه 125.8 ملايين دولار أمريكي (106.1 مليون دولار أمريكي في 30 يونيو/حزيران 2018). ومن هذا المبلغ، كان مبلغ 62.1 مليون دولار أمريكي مرتبطاً باعتمادات الفترة 2018-2019 ومبلغ 63.7 ملايين دولار أمريكي باعتمادات عام 2020.

10- ويعرض الجدول 8 نفقات برنامج التعاون التقني والاعتمادات المتاحة لكل فترة اعتمادات منذ الفترة 2006-2007.

## الجدول 8





## الملحق 2: تقييم برنامج التعاون التقني - القسم المتعلق بتوزيع الموارد حسب المكاتب الإقليمية

### 2-3 سؤال التقييم 2: ما مدى فعالية تخصيص الأموال وتوزيعها على البلدان؟ وما هي المعايير المعتمدة؟

68- تحققت اللامركزية في الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني وإدارته في يناير/كانون الثاني 2010، باستثناء مشاريع البرنامج الخاصة بحالات الطوارئ والمشاريع الإقليمية<sup>1</sup>. ووفقاً لقرار المجلس، حُصصت نسبة قدرها 15 في المائة ونسبة قدرها 3 في المائة من الاعتمادات الخاصة بمشاريع برنامج التعاون التقني تخصيصاً إرشادياً للموافقة على المشاريع المتعلقة بحالات الطوارئ والمشاريع الإقليمية، على التوالي، تحت سلطة ومسؤولية المدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني. ومنذ عام 2018، تم تفويض برامج التعاون التقني المخصصة للاستجابة إلى حالات طوارئ إلى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود. وقد تم تحديد نسبة 82 في المائة المتبقية من اعتمادات برنامج التعاون التقني لتخصيصها تحت مسؤولية المدير العام المساعد / الممثل الإقليمي<sup>2</sup>.

69- ووفقاً لقرار صادر عن مؤتمر المنظمة، فإن الاعتمادات المخصصة للأقاليم هي مخصصة بشكل إرشادي لمشاريع التنمية في أفريقيا (40 في المائة)، وفي آسيا والمحيط الهادئ (24 في المائة)، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (18 في المائة)، وفي أوروبا وآسيا الوسطى (10 في المائة) وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (8 في المائة)، تحت مسؤولية الممثل الإقليمي<sup>3</sup>. وتُطبق مبادئ اللامركزية والعمل على المستوى الفرعي على إدارة اعتمادات برنامج التعاون التقني.

النتيجة 7: منذ فترة السنتين 2018-2019، توجد لدى جميع الأقاليم معايير محددة بوضوح لتخصيص موارد برنامج التعاون التقني للبلدان داخل أقاليمها. وقد تختلف المعايير والأسس المنطقية بين الأقاليم. وباستثناء أوروبا، أنشأت جميع الأقاليم صندوقاً خاصاً لتشجيع المشاريع التي تؤدي إلى تأثير تحفيزي / تعبئة الموارد.

70- يخصص المدير العام المساعد / الممثل الإقليمي موارد برنامج التعاون التقني الإقليمية للمشاريع الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية مع مدخلات من المسؤولين عن برنامج التعاون التقني و/ أو الإدارة العليا في الإقليم. ولوحظ أنّ عملية تخصيص الموارد في جميع الأقاليم خلال فترة السنتين 2012-2013 لم تكن دقيقة ومنهجية كما هي في الوقت الحالي. وأشار استعراض لمراسلات التخصيص والجدول والمناقشات مع أصحاب المصلحة إلى أنّ جميع الأقاليم كانت تملك معايير محددة تحديداً جيداً لتخصيص الموارد للبلدان خلال الفترة 2018-2019، واستمر ذلك في الفترة 2020-2021 مع بعض التحسينات. وفي حين أنّ أقاليم آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى وضعت معايير منذ الفترة 2012-2013، فقد وضعت منطقتنا الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>4</sup> معايير دقيقة خلال الفترة 2018-2019. وتتكوّن العملية من جزأين: (أ) توزيع المخصصات على مختلف المكاتب الميدانية وكذلك لأيّ غرض أو أولوية خاصين؛ (ب) تخصيص الموارد للبلد المعني (انظر الفقرتين 74 و75 للحصول على معلومات إضافية). ولا يُعتبر الجزآن متناقضين؛ ويمكن تحقيقهما في آن واحد. ويعرض الجدول 5 المخصصات للمكاتب الميدانية لكل إقليم في فترة السنتين 2018-2019.

<sup>1</sup> وفقاً للفقرات 3-22 من خطة العمل الفورية

<sup>2</sup> قرار المؤتمر، 2008

<sup>3</sup> الوثيقة (C/2011/3)، الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2012 (المراجعة) وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013، الصفحة 178

<sup>4</sup> ولوحظ قبل الفترة 2018-2019 أنّ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كانت تستخدم معياري "نصيب الفرد من الدخل" و"بلدان" "العناية الخاصة". ولقد بات التطبيق يستند الآن بقدر أكبر إلى "مبادئ الرياضيات".

## الجدول 5- تخصيص موارد برنامج التعاون التقني بحسب الأقاليم

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأدنى
البلدان (79%)	البلدان (80%)	البلدان (80%)	البلدان (37%)	البلدان (69%)
المستوى الإقليمي الفرعي (9%)	المستوى الإقليمي الفرعي + (2%)	المستوى الإقليمي الفرعي + (5%)	البلد المحفز (40%) المستوى الإقليمي الفرعي (12%)	المستويان الإقليمي والإقليمي الفرعي (12%)
المستوى الإقليمي (3%)	المستوى الإقليمي (12%)	المستوى الإقليمي (15%)	(12%)	المشاريع التحويلية / التحفيزية (12%)
القضايا الناشئة (5%)	المجموع الاستراتيجي (4%)		المستوى الإقليمي (5%)	التحفيزية (12%)
التمويل الأولي لتعبئة الموارد (3%)	متفرقات (1%)		دور تحفيزي إقليمي + مبلغ احتياطي (9%)	حالات الطوارئ (8%)

+ انظر المناقشات الواردة في الفقرة 72

المصدر: مقابلات ووثائق داخلية

71- ويتم توزيع نسبة تتراوح بين 70 و 80 في المائة من الأموال المخصصة لإقليم ما على البلدان (الجدول 5). وباستثناء أوروبا وآسيا الوسطى، خصصت جميع الأقاليم نسبة من الأموال لتعبئة الموارد أو المجموع الاستراتيجي أو للمشاريع التحفيزية / التحويلية. ولُوحظ أنّ هذه كانت المرة الأولى التي تُتخذ فيها مثل هذه المبادرات في عملية التخصيص لتشجيع المزيد من المشاريع التحفيزية. وباستثناء أفريقيا (3 في المائة)<sup>5</sup>، خصصت جميع الأقاليم الأخرى نسبة تتراوح بين 12 و 15 في المائة للمشاريع الإقليمية.

72- ويوجد في منطقتي أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أربعة وثلاثة مكاتب إقليمية فرعية على التوالي، وتُخصّص نسبة 9 في المائة من الأموال للمشاريع الإقليمية الفرعية. وفي حين أنّ أفريقيا قد خصصت مبلغًا مساويًا لكلّ من المكاتب الإقليمية الفرعية الأربعة (مليون دولار أمريكي لكلّ منها)؛ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تلقى المكتب الإقليمي الفرعي الذي يغطي جزر الكاريبي مبلغًا أكبر بقليل (0.75 مليون دولار أمريكي) من المكتبتين الآخرين (0.5 مليون دولار أمريكي لكلّ منهما). ولا توجد في الشرق الأدنى مخصصات ثابتة للمكاتب الإقليمية الفرعية. وفي أوروبا، بينما يجري تمييز إرشادي أثناء التخطيط، لا تزال مخصصات المكاتب الإقليمية الفرعية جزءًا من المحافظة الإقليمية. أمّا في آسيا والمحيط الهادئ، حيث اضطلع نفس الشخص بمهام مثل المنظمة في بلدان المحيط الهادئ الأربع عشرة من جهة والمنسق في المكتب الإقليمي الفرعي من جهة أخرى، يتولى المنسق الإقليمي الفرعي عملية تخصيص الموارد لتلك البلدان الأربع عشرة وللمكتب الإقليمي الفرعي (23 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ)<sup>6</sup> حتى تتوفر لهم المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات وإدارة المخصصات كبلد واحد أو كبلدان متعددة أو كبرامج تعاون تقني إقليمية فرعية، بالنظر إلى السياق المميز في منطقة المحيط الهادئ. وتُصنّف جميع بلدان جزر المحيط الهادئ على أنّها دول جزرية صغيرة نامية.

<sup>5</sup> بما أنّ أفريقيا تملك 4 مكاتب إقليمية فرعية، فقد خصصت نسبة كبيرة لهذه المكاتب الإقليمية الفرعية.

<sup>6</sup> تبلغ المخصصات المحددة للمكتب الإقليمي الفرعي في جزر المحيط الهادئ 0.6 ملايين دولار أمريكي، أما المخصصات المحددة لبلدان الإقليم الفرعي فتبلغ إما 0.3 ملايين دولار أمريكي أو 0.4 ملايين دولار أمريكي، باستثناء بابوا غينيا الجديدة التي تلقت 1.0 مليون دولار أمريكي (حسب تفاصيل التخصيص للفترة 2018-2019).

73- ولدى كلّ إقليم معايير مميزة لتخصيص الموارد بالإضافة إلى بعض معايير التخصيص القطرية المماثلة. وفي حين يستخدم المسؤول عن برنامج التعاون التقني هذه المعايير لإعداد تخصيص إرشادي، يتم تعديل هذا الرقم في نهاية المطاف على أساس المناقشات التي تجري مع الإدارة العليا و / أو المدير العام المساعد / الممثل الإقليمي. ويبين الجدول 6 المعايير التي تستخدمها الأقاليم للفترة 2018-2019، والموارد المخصصة الموزعة على البلدان.

### الجدول 6- معايير تخصيص الموارد للبلدان

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأدنى
الأداء التاريخي بلدان "العناية الخاصة" البلدان ذات القضايا الطارئة والقضايا الإنسانية استخدام الأموال الخاصة لتعبئة الموارد	تخصيص حد أدنى متساوٍ لجميع البلدان (300 000 دولار أمريكي) + بلدان "العناية الخاصة" أو بلد كبير نسبة نقص التغذية عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية اعتبارات إضافية: - مستوى الدخل - التمويل المقدم من الجهات المانحة - المساعدات الإنسانية - حجم سكان الريف - قلة الطلبات	تخصيص مبلغ أساسي لمرافق برنامج التعاون التقني (يتراوح بين 150 000 دولار أمريكي و000 200 دولار أمريكي) بلدان "العناية الخاصة" - بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض - - البلدان النامية غير الساحلية (الدخل المتوسط الأدنى) - البلدان النامية غير الساحلية (الدخل المتوسط الأعلى)	تخصيص مبلغ أساسي متباين لخمس فئات من البلدان: - البلدان ذات الدخل المنخفض - البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى - الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى وذوي الدخل المرتفع من غير الدول الجزرية الصغيرة النامية (التي يصل فيها دخل الفرد إلى 8 186 دولارًا أمريكيًا). - الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المرتفع وجميع البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى. - الدول ذات الدخل المرتفع من غير الدول الجزرية الصغيرة النامية غير مؤهلة. ويتم توزيع الموارد الباقية على أساس "الأولوية للأسبق".	تخصيص نفس المبلغ الأساسي لجميع البلدان (400 000 دولار أمريكي) + البلدان الكثيرة السكان ( < 40 مليون نسمة) البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ندرة الموارد التي يقدمها المانحون (أقل من 5 ملايين دولار للمشاريع الوطنية) ويتم تخفيض مبلغ ثابت بالنسبة لجميع البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى
تراوحت المخصصات لكل بلد من 400 000 دولار أمريكي إلى 986 076 دولارًا أمريكيًا	تراوحت المخصصات لكل بلد من 300 000 دولار أمريكي إلى 1 200 000 دولار أمريكي	تراوحت المخصصات لكل بلد من 450 000 دولار أمريكي إلى	تراوحت المخصصات الأساسية لكل بلد من 100 000 دولار أمريكي إلى 700 000 دولار	تراوحت المخصصات لكل بلد من 400 000 دولار أمريكي إلى

الشرق الأدنى	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا
900 000 دولار أمريكي	أمريكي (مع إمكانية مضاعفتها)	800 000 دولار أمريكي (مع إمكانية مضاعفتها)		
قيمة المبلغ المتوسط 553 846 دولارًا أمريكيًا	قيمة المبلغ المتوسط الأساسي 238 710 دولارات أمريكية (مع إمكانية مضاعفته)	قيمة المبلغ المتوسط 585 588 دولارًا أمريكيًا	قيمة المبلغ المتوسط 657 576 دولارًا أمريكيًا (كانت قيمة المبلغ المتوسط في بلدان المحيط الهادئ 380 000 دولار أمريكي)	قيمة المبلغ المتوسط 748 250 دولارًا أمريكيًا

المصدر: مقابلات ووثائق داخلية

74- وباستثناء أفريقيا، خصصت جميع الأقاليم الأخرى مبلغًا أساسيًا لجميع البلدان وأضافت مبلغًا آخرًا بناءً على معايير إضافية. وكان متوسط مخصصات برنامج التعاون التقني لكل بلد في فترة السنتين 2018-2019 أعلى في أفريقيا مقارنة بالأقاليم الأخرى. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، تخصص البلدان مبلغًا أساسيًا لمرفق برنامج التعاون التقني بالإضافة إلى مبلغ آخر لتنفيذ مشروع أو مشروعين من مشاريع التعاون التقني (300 000 دولار أمريكي إلى 350 000 دولار أمريكي لكل برنامج) حسب المعايير. ويمكن أن تستخدم البلدان الموارد بمرونة لتنفيذ مشاريع مرفق برنامج التعاون التقني وبرامج التعاون التقني. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُشجّع البلدان على تعزيز تنافسيتها وعلى أن تكون قادرة على مضاعفة المخصصات الأساسية بناءً على مقترحات المشاريع التحفيزية<sup>7</sup>. وكانت المخصصات المقدمة إلى البلدان في الإقليم هي الأدنى بين سائر الأقاليم<sup>8</sup>، حتى مع إمكانية مضاعفة متوسط المخصصات. وفي المتوسط، تتلقى بلدان منطقة المحيط الهادئ (ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى) مخصصات منخفضة نسبيًا، وهي أعلى بقليل من مخصصات بلدان منطقة البحر الكاريبي<sup>9</sup> (ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع وذات الدخل المرتفع).

75- وعلى الرغم من أنّ فريق التقييم قد استعرض البلاغات الموجهة إلى البلدان بشأن عملية التخصيص<sup>10</sup>، فإن المسح الذي أجراه ممثلو المنظمة يُشير إلى أنّ نسبة 55 في المائة فقط كانت على علم بعملية /معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للبلدان. وكانت نسبة الوعي مرتفعة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (76 في المائة) وبلدان أوروبا وآسيا الوسطى (100 في المائة)، ولكنها تراوحت بين 42 و46 في المائة في الأقاليم الأخرى. وأشارت نسبة تتراوح بين 84 و88 في المائة من الذين كانوا على علم بالعملية في جميع الأقاليم إلى أن عملية تخصيص الموارد للبلدان كانت عادلة أو شفافة للغاية. وأسفرت المناقشات التي جرت مع 43 مكتبًا قطريًا عن نتائج مماثلة.

<sup>7</sup> في الفترة 2020-2021 كان ذلك يتعلق بالمشاريع البرامجية.

<sup>8</sup> يُعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى انخفاض المبلغ في عدد من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المرتفع.

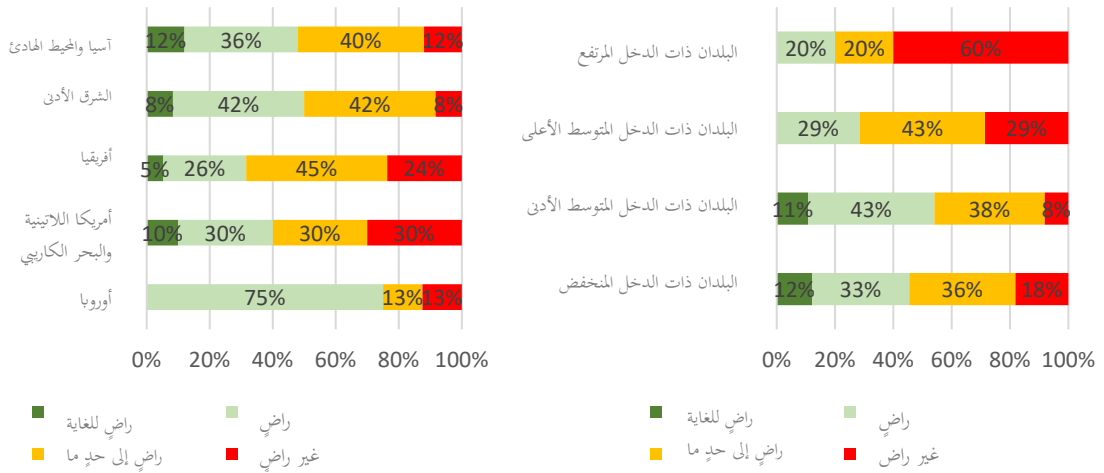
<sup>9</sup> بما في ذلك هايتي (تخصيص إرشادي قدره 700 000 دولار أمريكي)، وهو البلد الوحيد المنخفض الدخل في منطقة البحر الكاريبي.

<sup>10</sup> في بعض الأقاليم، لا يقتصر الأمر على المعايير فحسب بل يشمل أيضا المبالغ المخصصة لبلدان أخرى في الإقليم.

النتيجة 8: إنّ البلدان راضية بشكل عام عن عملية تخصيص الموارد بعد تطبيق اللامركزية عليها وعن المبالغ الواردة. وهي قادرة على الوصول إلى الأموال غير المستخدمة التي أُعيد توزيعها.

76- وبشكل عام، أبدى ممثلو المنظمة / ممثلو المكاتب القطرية الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن المخصصات القطرية لبرنامج التعاون التقني (على الرغم من أنّ الكثيرين يرغبون في الحصول على مبالغ أعلى). وعلى الرغم من أنّ الدراسات الاستقصائية أثبتت هذه النتائج، فقد كشفت عن بعض التفاوت بين الجهات المجيبة. ففي أقاليم آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأدنى، وأوروبا وآسيا الوسطى أشارت نسبة تتراوح بين 88 بالمائة و92 بالمائة من المجيبين إلى أنهم راضون إلى حدّ ما أو راضون للغاية مقارنة بنسبة 76 بالمائة من المجيبين في أفريقيا و70 بالمائة من المجيبين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت نسبة المجيبين الذين أشاروا إلى عدم رضاهم في أفريقيا (24 في المائة)، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (30 في المائة)، أعلى من نسبتهم في الأقاليم الثلاث الأخرى (الشكل 10). وكانت نسبة أكبر من المجيبين من البلدان ذات الدخل المرتفع (60 في المائة) والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (29 في المائة) غير راضية عن مخصصات برنامج التعاون التقني لفترة السنتين مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (8 في المائة) والبلدان ذات الدخل المنخفض (18 في المائة).

الشكل 10- مستوى الرضا عن مخصصات برنامج التعاون التقني للبلد خلال فترة السنتين



77- وعمومًا، أفاد ممثلو المنظمة القطريين بأنّ هناك قدرًا أكبر من الاتساق واليقين بشأن المخصصات للبلدان في كل فترة سنتين، مقارنة بما قبل تطبيق النموذج اللامركزي، الأمر الذي سهّل التخطيط والمناقشات في كلّ بلد وقدرة ممثلي المنظمة على العمل مع الحكومة. وبشكل عام، أعرب ممثلو المنظمة عن رضاهم عن الحدّ الأقصى البالغ 0.5 ملايين دولار أمريكي لكل برنامج تعاون تقني (انظر الفقرة 97 بشأن حجم مشاريع برنامج التعاون التقني)، بل ولاحظ بعض موظفي المنظمة أنّ زيادة الحد الأقصى قد تُثني عن استخدام مشاريع برنامج التعاون التقني بطريقة تحفيزية أو الاستفادة منها أو التشجيع على تنفيذ مشاريع قائمة بذاتها أو شراء المعدات.

78- وأشار العديد من ممثلي المنظمة القطريين إلى أنه لم يكن لديهم أموال غير مستخدمة في نهاية فترة السنتين ولكنهم تمكنوا من الاستفادة من الأموال الإضافية عندما أتاحها مكاتبهم الإقليمية. وقد انعكس ذلك في المسح الذي أجراه ممثلو المنظمة والذي أشار إلى أنّ 74 في المائة من ممثلي المنظمة أفادوا بأنهم لا يملكون أموالاً غير مستخدمة، بينما أشار 69 في المائة إلى أنهم تمكنوا من الحصول على مخصصات إضافية". وفي الوقت نفسه، أشارت المكاتب القطرية إلى أنه سيكون من الأفضل لو تمكنت المكاتب الإقليمية من إعادة تخصيص الموارد غير المستخدمة في وقت مبكر بما فيه الكفاية من فترة السنتين بدلاً من نهايتها<sup>11</sup>.

<sup>11</sup> يتم الموافقة على نسبة تتراوح بين 8 و10 في المائة من الموارد غير المستخدمة كزيادة عن البرامج المقررة.